

الزراعة تمنع إستيراد الطماطة والرقى دعماً للمنتوج المحلي

بغداد - داليا احمد
قررت وزارة الزراعة منع إستيراد محصولي الطماطة والرقى لحماية المنتج المحلي فيما عبر مزارعون ومواطنون عن مساندتهم للوزارة من أجل النهوض بالمنتج المحلي وتفعيل دوره الإقتصادي. فيما أكد مزارعون أن منع الإستيراد من الخطوات المهمة التي يجب على الحكومة اتباعها منذ سنوات نظراً لأن الزراعة تعد من أهم مقومات الاقتصاد في البلاد وعدم الاعتماد على المعينات النفطية فقط. وقال الناطق الرسمي للوزارة حميد الشايف في بيان امس ان (الوزارة) منعت استيراد محصولي الطماطة والرقى لزيادة وفرتها في الاسواق المحلية من أجل حماية المنتج المحلي وتشجيع المزارعين على الزراعة من خلال المدخولات المالية التي يحصلون عليها). وأضاف ان (سبب قرار المنع يرجع الى الخدمات التي تقدمها الوزارة للمزارعين والفلاحين سواء كان في مجال البذور والاسمدة والمبيدات وتقانات الري الحديثة فضلاً عن البحوث والدراسات الخاصة



الرقى المستورد يملأ الاسواق العراقية

بخطوير القطاع الزراعي والتي الرزاعة من خلال المدخولات المالية التي يحصلون عليها). وأضاف ان (سبب قرار المنع يرجع الى الخدمات التي تقدمها الوزارة للمزارعين والفلاحين سواء كان في مجال البذور والاسمدة والمبيدات وتقانات الري الحديثة فضلاً عن البحوث والدراسات الخاصة

بخطوير القطاع الزراعي والتي الرزاعة من خلال المدخولات المالية التي يحصلون عليها). وأضاف ان (سبب قرار المنع يرجع الى الخدمات التي تقدمها الوزارة للمزارعين والفلاحين سواء كان في مجال البذور والاسمدة والمبيدات وتقانات الري الحديثة فضلاً عن البحوث والدراسات الخاصة

بخطوير القطاع الزراعي والتي الرزاعة من خلال المدخولات المالية التي يحصلون عليها). وأضاف ان (سبب قرار المنع يرجع الى الخدمات التي تقدمها الوزارة للمزارعين والفلاحين سواء كان في مجال البذور والاسمدة والمبيدات وتقانات الري الحديثة فضلاً عن البحوث والدراسات الخاصة

بخطوير القطاع الزراعي والتي الرزاعة من خلال المدخولات المالية التي يحصلون عليها). وأضاف ان (سبب قرار المنع يرجع الى الخدمات التي تقدمها الوزارة للمزارعين والفلاحين سواء كان في مجال البذور والاسمدة والمبيدات وتقانات الري الحديثة فضلاً عن البحوث والدراسات الخاصة

بخطوير القطاع الزراعي والتي الرزاعة من خلال المدخولات المالية التي يحصلون عليها). وأضاف ان (سبب قرار المنع يرجع الى الخدمات التي تقدمها الوزارة للمزارعين والفلاحين سواء كان في مجال البذور والاسمدة والمبيدات وتقانات الري الحديثة فضلاً عن البحوث والدراسات الخاصة

بخطوير القطاع الزراعي والتي الرزاعة من خلال المدخولات المالية التي يحصلون عليها). وأضاف ان (سبب قرار المنع يرجع الى الخدمات التي تقدمها الوزارة للمزارعين والفلاحين سواء كان في مجال البذور والاسمدة والمبيدات وتقانات الري الحديثة فضلاً عن البحوث والدراسات الخاصة

بخطوير القطاع الزراعي والتي الرزاعة من خلال المدخولات المالية التي يحصلون عليها). وأضاف ان (سبب قرار المنع يرجع الى الخدمات التي تقدمها الوزارة للمزارعين والفلاحين سواء كان في مجال البذور والاسمدة والمبيدات وتقانات الري الحديثة فضلاً عن البحوث والدراسات الخاصة

أخبار وتقارير

حرية التعبير .. تنظيم أم تقييد ؟

لا خلاف ان حرية الرأي والتعبير حق مكفول للإنسان في العديد من المواثيق والعهود الدولية ، ولم يغفل الدستور العراقي الدائم لعام 2005 هذه الحقيقة حيث تبثها في المادة (38) التي نصت: كفل الدولة ، بما لا يخل بالنظام العام والآداب: اولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر. ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون. لكن التساؤل: اين غاب المشرع العراقي في السنوات الماضية عن تنظيم هذا الحق بقانون؟ ولماذا أثير هذا الموضوع عام 2011 مع حراك التظاهرات آنذاك ، ويثار اليوم أيضاً؟ ولماذا هذه التقييدات العديدة للحقوق والحريات العامة من قبيل:

- ما نصت عليه المادة السادسة - اولاً من القانون: للمواطنين حرية عقد الاجتماعات الخاصة ودون الحاجة الى اذن مسبق ويحظر على رجال الامن حضور هذه الاجتماعات ، وكان على المشرع هنا عدم التعرض الى الحقوق الفردية باعتبار الاجتماعات الخاصة حقوق طبيعية وعرف دارج ويكثره في المجتمع العراقي

- الغاء الحق في الاعتصام طبقاً ما ورد في المادة السابعة - ثالثاً ، والمادة العاشرة -ثانياً ، تحديدها للتظاهرات بين السابعة صباحاً والعاشرة ليلاً ، وعدم جواز تنظيم أو امتداد التظاهرات أو الاجتماعات العامة خارج ذلك ، بما يعني الغاء حق الاعتصام. وكان على المشرع تنظيم هذا الحق دون الغائه.

- اعد القانون العمل بقوانين النظام السابق ، من خلال الغاء امر سلطة الائتلاف رقم (19) الذي أوقف العمل بالمواد (220 - 222) من قانون العقوبات بسبب تعارضها مع حق المواطنين الطبيعي في ممارسة حرية التعبير والتظاهر السلمي ولعدم ملامتها لطبيعة التغير الديمقراطي الذي حصل بعد 2003 لكن مشروع القانون الحالي وفي المادة (15) قرر الغاء العمل بالإمر اعلاه دون الانتفاة الى ان ذلك يؤدي الى عودة نفاذ تلك المواد المحيطة من قانون العقوبات مرة أخرى.

- المادة السادسة عشر من القانون نصت على اشراك وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني في وضع تعليمات لتسهيل تنفيذ هذا القانون علماً ان هذه الوزارة العتبت في الترشيق الوزاري الماضي.

وقد انتهت اللجنة القانونية لهذا الخلل وعالجته بإلغاء هذه الفقرة.. ما يؤكد ان مسودة قانون 2011 التي اشرنا اليها سابقاً هي من عادت الى النقاش لا غيرها.

يضاف الى ذلك الكثير من الملاحظات الشكلية والموضوعية المهمة التي تبثت حول هذه المسودة عبر وسائل الاعلام خلال الاسابيع الماضية ، لكن السؤال الذي يطرح نفسه:

هل نقاش القانون حالياً واقرارها حاجة مجتمعية وطنية مرحلة ما بعد دأش ام انه حاجة السلطة لتقييد المعارضين... ورغم ما ورد في القانون من ايجابيات تتعلق باحترام المذاهب والشعائر والاديان ، الا اننا نحتاج الان الى تنظيم الحقوق للمرحلة المقبلة وتعزيز الديمقراطية والحرية... لا تقييدها.



جواد العطار

كربلاء

كاريكاتير مكتوب

الجماعة صائمون

البعض يصوم تحت تبريد امواله من الفقراء والغافلين، اخرون تكويهم نار الفقر والحاجة، الله سيقبل من الصدوق ذي النية و المدخل الحلال، و اما الاخرون فصيامهم مثل فاصل بين الفطور والغداء.

تراسب كان في السعودية؟

وزار اسرنايل، لكن بالله عليك، ما حكم المجتسن جنسية لدولة ترى في اسرنايل حقاً، ترى هل يصرح المواطن الغربي ذو الامصول العراقية الظاهر نفسه عاشقاً للاسلام بشيء يخل بمواطنته الغربية، ان هو يظهر شيئاً ويخفي اشياء؟

كيف ترى حال البلاد؟

والله تطول الاجابة، لكنها اشبه بعراك على ثياب في الظلمة، قماش وعليه نزاع، نحن شعوب و سلطات، الشعوب طبقات، و اجيال ترت اجيالاً مالا وسوء، فكر وقدر اعمى، وسلطات مخبولة لا تخلج من شيء، و لا يهبها بعد نفسها شيئاً.

من هو ابو بكر البغدادي؟

من خوراج القرن الحالي، يريد دولة بين الخيل و بين المرسيديس، وبين ثياب التمثيل وبين دواوين تزواج مشاهد السينما بالواقع، لو يعود لزراعة الطبع لكان افضل، لكنه لا يختلف عن من يدعي انه اشرف منه، فهو يسفح الدم والاخر يسرق باسم دم.

هل زرت حديقة الحيوان؟

المنظر في الشارع يعج بحيوانات تتكلم.

زايك ببعض من يحترف الاعلام؟

ليته يصنع اولاً.. منهم من اعرف قصته المخجلة، راج يبيعنا من اجل ان يصنع صورة، فغير وتلاعب، طعن بشرف زوجته وركن الى وسائل التواصل ليستمر للاخرين فينا، فليذكر نعله وصنعه، و ليجلس قبل ان يصور الناس بقلقة لسان، انه لم يخرج عن كونه حيوان، ومن امثاله كثر كثر.

والثأريع؟

ارجع واقرأ السطور القبل الان، اي تاريخ هذا، انه يزور الان، فكيف بذاك الماضي؟

اين ابليس الان؟

يتعلم من بعض الجماعة في بلدنا كيف يطور ذاته.

توقعاتك؟

ربما لن تبقى لنا ارض تكون قبرا.

شامل حمد الله

اربيلا

الله وكيلك ملينا

بعد عام (2003) فتحت ابواب إقليم كردستان على مصراعها لاستقبال الوافدين لها بعد ان كانت محكمة الإغلاق لأكثر من عقد لأسباب المجمع يعلمها علم اليقين ، ومن خلال زيارتي الأولى وبعد الاستمتاع بمشاهدة المصايف في النهار والعودة مساء إلى المنزل الذي استأجرت في (شقالوة) والجلوس ليلاً لاستنشاق الهواء النقي والخالي من شوائب الحرق ورائحة البارود .

وكتت جالسا برفقة الأصدقاء احدهم تبرع بعمل ابريق شاي على الفحم فالجميع يفضله خصوصاً في المناسبات والعزائم بين الأصدقاء، والآخر عشيته (الناركية) لا تقارقه أيتها الدنيا وايئاماً حلنا ، وإثناء احتساء كوب الشاي شاهدت رجلاً كركيدا طاعناً في نهبنا يجلس قربنا دفعني فضولي إلى التوجه نحوه وتقديم له كوباً من شاي الفحم .

وبدا اطراف الحديث يتسلل مع رشقات الشاي ..

سألني العم الكركدي من إي المحافظات كاك

أجبتُه من محافظة ديالى ...رد علي كانت لي زيارات كثيرة لتلك المحافظة للعمل والدوام وغيرها وهي مدينة جميلة باهلها وناسها ، شجعتني ذلك لأوجه له سؤالاً باعتباره كبيراً في السن وله تجارب عدة .

كاكا .. حسب معلوماتي لقد كانت هناك حروب طاحنة بين مكونات الأكراد في الإقليم في التسعينيات وكانت الجهات المتحاربة مدعومة من بعض الدول الإقليمية فما الذي حدث جعلكم متحدين ..

نعم .. إجابته .. كانت وهذه الأرض التي تجلس عليها سقطت عليها العشرات من القتل والتفجيرات وزعت هنا وهناك والحرق شمل الأخضر واليابس وغيرها مما تشاهدونها اليوم بينكم .

وما الذي حدث واستقر الأمن بينكم ؟

(لقد ملئنا القتال) وعندما تملأوا انتم من القتل ستعود أرضكم جنة من جديد عن نفسي وأمالي الكثير فقد ملأ هذا الشهيد المناصري وسؤالنا إلى الباقي من أبناء جلدتنا وقومياتنا وعراقبتنا الم تملأ من القتل والتفجير والحرق والتفجير والخطف والتكثيف أم إنكم مازلت تعيشون النشوة .

الله وكيلك ملينا .

ظافر قاسم آل نوفة

بغداد

الرشيد يصرف 5 ملايين دينار سلفة زواج للموظفين وخير لـ (الزمان) :

الخطوة تحقق بيئة مجتمعية وتخفف من النفقات

بغداد - شيماء عادل
عد خبير اقتصادي خطوة مصرف الرشيد بصرف سلف زواج للموظفين بالإيجابية والتي تسهم في تحقيق البيئة المجتمعية في البلد ومساعدة الشباب ولو بجزء بسيط من تجهيزات الزواج. فيما أعلن مصرف الرافدين عن استمراره صرف سلف للموظفين وفق ضوابط واليات قانونية .

وقال الخبير ملاذ الامين لـ(الزمان) امس ان (قيام مصرف الرشيد باطلاق سلف الزواج بقيمة 5 ملايين لكل موظف يروم الزواج يعد خطوة ايجابية يسهم في تشجيع الزواج ولاسما ان نسبة الطلاق في المجتمع تزايدت في

مشيرا الى انه (بالرغم من ان المبلغ قليل ولكن قد يسهم في سد ولو جزء بسيط من احتياجات الزواج للراغبين بالحصول عليها، داعيا الراغبين الى مراجعة فروع مصرف بغداد والمحافظات لترجيح طلباتهم.

وقال بيان للمصرف امس انه (تم تحديد مبلغ السلفة بـ 5 ملايين دينار ولدة 5 سنوات).

واضاف ان (السلفة تصرف للوزارات التي حددت مراجعتها للمصرف ضمن التقسيم الوزاري المعتمد في مصرف).

وبغواض بسيطة). فيما أعلن المصرف استمراره بصرف سلفة الزواج للراغبين بالحصول عليها، داعيا الراغبين الى مراجعة فروع مصرف بغداد والمحافظات لترجيح طلباتهم.

وقال بيان للمصرف امس انه (تم تحديد مبلغ السلفة بـ 5 ملايين دينار ولدة 5 سنوات).

واضاف ان (السلفة تصرف للوزارات التي حددت مراجعتها للمصرف ضمن التقسيم الوزاري المعتمد في مصرف).



ملاذ الامين

أكد مصرف الرافدين عدم تنصله عن اعلانه في اطلاق السلف لموظفي دوائر الدولة والتي اعلن عنها عبر وسائل الاعلام.

وقال المصرف في بيان امس ان (المصرف مستمر بصرف السلف لموظفي دوائر الدولة وفق ضوابط واليات قانونية ويقوم بمعالجة وتذليل اي معوقات تظهر اثناء عملية الصرف).

واضاف ان (المصرف مستمر في تسهيل وتبسيط الاجراءات وتسخير الامكانيات والجهود من قبل موظفيه لصرف السلفة للراغبين في الحصول عليها بعيدا عن الاجراءات الروتينية المطولة والمراجعات اليومية والكثيرة). ووضح البيان ان (عملية الصرف تبدأ بصلاحيه دائرة الموظف الذي يروم الحصول على السلفة وذلك عبر قيام مدير حساباتها بتقديم كتاب مرفق مع قرص مدمج لنظام رواتب موظفي الدائرة ليستلم نسخة رزم الاستثمارات والتعهدات مجانياً ليجرم بدوره باستئناسها وتوزيعها بين موظفي دائرته الراغبة في تمشية السلف لموظفيها ليتم بعدها ملء الاستمارات من قبلهم ويتم تدقيقها وتأييد سلامتها وجمعها حسب الضوابط على شكل دفعات او دفعة واحدة).

واضاف ان (هذه الاستثمارات تقدم للفرع المخول بمنح السلفة لاستكمال الاجراءات وصرفها بغفرة قصيرة جدا دون صحة صور او تأييد استمرار بالخدمة او الراتب).

مشيرا الى ان (اطلاق السلف كان قبل سنة ولكن لم يتقدم الا من يطلب السلفة بشكل شخصي او عن طريق تدخل جهات غير دائرته).



مهرجان : نظمت دائرة العلاقات الثقافية في وزارة الثقافة بالتعاون مع لجنة بغداد مدينة الإبداع الأدبي مهرجان ربيع الإبداع الثاني في مقهى البيروتي التراثي في بغداد ، وتضمنت الأمسية مجموعة من الفقرات التي لها ارتباط بالعمق التاريخي والتراثي للعاصمة والمراحل التي مرت بها، مع عزف وغناء مجموعة من الاغاني العراقية والتراثية وقرآءات شعرية لمجموعة من الشعراء، كما شهد نهر دجلة ايقاد شموع فوانيس الامل وتسييرها قرب مقام خضر الياس وهي تنقل امنيات البغداديين في المحبة والسلام (الزمان).

القضاء يعيد رئيس مجلس النجف المقال لمنصبه

خبر لـ (الزمان) : تعديل مواد الدستور يتطلب إستفتاءً شعبياً

بغداد -فماز عبه الرزاق
أكد خبير قانوني انه لا يمكن تعديل المادتين 126 و 142 من الدستور الا بعد اجراء الاستفتاء الشعبي . وقال الخبير هاشم العقايبي لـ (الزمان) امس ان (سواد الدستور لا يمكن تعديلهما وان اي تعديل يكون بموجب الدستور نفسه اي يكون بموجب الاستفتاء الشعبي في البلاد وان لا تقل نسبة المصوتين عن 51 بالمئة)، مضيفاً (يشترط ان لا تعارض ثلاث محافظات هذه الفكرة وحتى وان كانت ضمن اقليم كردستان فياتالي يكون التعديل مرفوضاً وغير قانوني).

وطالب العقايبي الجهات المعنية بـ (عدم التلاعب بالدستور)، وكانت المحكمة الاتحادية العليا قد اعلنت انها تلتفت الى طلبات بشأن استنقاء المادتين 126 و 142 من الدستور اللتين تتحدثان عن اليات تعديله.

وقال بيان امس ان (المحكمة وبعد التدقيق والمداولة وجدت ان المادة 142 من الدستور شرعت لظروف تستدعي تأمين مصلحة مكونات الشعب الرئيسية

في المجتمع ، وذلك من خلال تعديل نصوص الدستور وفق الاجراءات والشروط المرسومة فيها). مشيراً الى ان (تلك الاجراءات تختلف في بعض مفاصلها عن الاجراءات الواردة في المادة 26 من الدستور لإعتبارات شرعت المادة 42 من اجل تحقيقها لاسيما وان الفقرة الخامسة من المادة 42 من الدستور نصت على استثناء ما ورد في هذه المادة من احكام المادة 126 المتعلقة بتعديل الدستور إلى حين الانتهاء من البت في التعديلات المنصوص عليها في المادة 142).

تطبيق احكام تابع البيان ان (الاستثناء الذي اوردهه الفقرة الخامسة من المادة 142 بشكل شرطاً ما لم يتحقق فلا يمكن تطبيق احكام المادة 26 وان الحكم الدستوري يلزم مراعاة ذلك الشرط).

مؤكداً ان (تطبيق المادة 26 من الدستور عند تقديم مقترح بتعديل مادة او اكثر لا يكون الا بعد البت في التعديلات التي اوصت بها اللجنة

المنصوص عليها في الفقرة اولاً من المادة 42 من الدستور وفق الاجراءات المرسومة). ويرى خبراء قانونيون ان

القضاء لا يجتج الى ذلك ولكن قد يكون القاضي محكوماً بنص قانوني جامد يحتاج الى التعديل او التغيير وهذا خارج سلطته لانه ليس مشرعاً للقانون، وهذا دليل على اهمية التفاعل بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية في تحقيق العدل والعدالة وبدونها لا يتحقق السلم ولا الاستقرار ولاسيما ان النص القانوني يجب ان يتضمن عبارات عامة مرنة ، اذ ليس من المعقول ان تستمر القوانين بدون مراجعة فالعديد منها لم تعد صالحة بسبب عامل الزمن ولانها موروثه من نظام سابق وبقسبت محصورة في وضع محدد لا يحقق المساواة ولا يتسجم مع التفغيرات التي حصلت بعد عام 2003

الى ذلك قررت محكمة القضاء الاداري المتابعة لوزارة العدل إعادة رئيس مجلس محافظة النجف المقال خضير نجمة الجبوري الى منصب.



بناية مجلس القضاء لالاغلى